الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص:مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر

من إعداد:

- ضبابي عتاب
- بلواضح نسرين

تحت إشراف:

- الدكتور غربي حمزة

لجنة المناقشة

الموسم الجامعي: 2020/2019

المقدمة العامة:

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث تمثل جزء كبير من قطاع الانتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة المتخلفة، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير مثل هذه المشاريع وتشجيع اقامتها يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبحت منذ مطلع التسعينيات البديل الأقوى أمام العديد من الإقتصاديات وذلك باعتبارها أساسية لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وهذا لما تتميز به هذه المؤسسات من الخصائص ولذلك أولت العديد من الدول نامية منها أو متقدمة هذا النوع من المؤسسات إهتماما متزايدا، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة لكل دولة.

وقد وجدت هذه المؤسسات مختلف أشكال الرعاية والمساندة من القاعين العامو الخاص للأهمية الإقتصاديةوالإجتماعية التي تقوم بها، فكان لا بد من توفر الدعم بمختلف الأشكال لهذه القطاعات الحيوية نظرا لأهميتها، وهذا من أجل تنميتها واستمرارها وحتى تتخلص وتتخطى العقبات التي تواجهها والتي تحول بين تطويرها ونموها، وتعتبر إشكالية التمويل إحدى أكبر هذه العقبات، حيث يواجه أصحاب المؤسسات صعوبة كبيرة في توفر التمويل اللازم سواء لإنشاء المؤسسة أو لإستمرار وتوسيع القدرة الانتاجية لها.

والجزائر كمثيلاتها من الدول التي سعت منذ الاستقلال إلى دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الشاملة، تتكيف مع الامكانيات المتوفرة لديها، ومع فشل استراتيجيات المؤسسات الكبرى بدأ الاهتمام بقاع المؤسسات الصغير والمتوسطة من خلال تطبيق بعض الإجراءات كإصدار قانون النقد والقرض، وإنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة أجهزة حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل،

ورغم كل هذه الخطط والاستراتيجيات لا زال هذا القطاع يتعرض للعديد من المشاكل وصعوبات وأبرزها مشكل التمويل.

حيث يعد جانب التمويل أم عائق يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحد من نموها، إذ يلاحظ أن هناك قصور في الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل قلة الموارد الداخلية وحاجة المؤسسات إلى موارد إضافية، تبحث هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن مصادر تمويلية خارجية، وأبرز هذه المصادر هي البنوك التجارية التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طالبة قروض لتمويل وتغطية مختلف حاجياتها المالية، ولكن للحصول على هذه القروض البنكية يتوجب عليها توفير ضمانات كافية لتغطية قيمة القرض والتي نادرا ما تكون متاحة لهذه المؤسسات مما عجل بظهور بدائل وصيغ تمويلية حديثة لتتماشى والمتطلبات والاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولكن بالرغم من هذا تبقى البنوك التجارية المصدر الأول الذي تلجأ إليه هذه المؤسسات للحصول على التمويل، وعلى غرار البنوك الجزائرية يسعى بنك التنمية الفلاحية إلى تلبية الطلب المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي من أجل دعم هذه المؤسسات وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى الأموال من أجل الحصول على مختلف التجهيزات اللازمة للعملية الانتاجية، وكذلك الحفاظ على بقائها وتطوير نشاطها، إلا أنها تعاني من نقص كبير في مصادر التمويل التي تتوافق مع ظروفها وطبيعتها، لذلك يمكننا رح الاشكالية التالية: **ما هو دور البنوك التجارية في تمويل ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية.

1- ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما تتجلى أهميتها؟

2- ما هي المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- ما هي أهم الصيغ التمويلية الحديثة لتمويل هذه المؤسسات ومعتمدة في الاقتصاد الوطني؟

الفرضيات:

من أجل تحليل الاشكالية وللإجابة المبدئية على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

1- يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى فكل دولة تعتمد على معيار محدد لتحديد مفهومها.

2- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة وتأهلها للقيام بدور تنموي فعال بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها.

3- تتمثل برامج الترقية في عدة برامج وطنية تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالأخص تسلي الضوء على القانون الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- إبراز مدى مساهمة سياسة وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذا القطاع.

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق بنك التنمية المحلية، فرع بوسعادة.

أهمية الدراسة:

من هنا تبرز أهمية دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تحتل مسألة تمويل هذه المؤسسات مكانة كبيرة خاصة مع

تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع التي حظيت بإهتمام كبير كون هذا الصنف من المؤسسات يعتبر أداة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني حيث نحاول من خلال دراستنا الميدانية الاقتراب أكثر من واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقديم واقتراح عدة توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليها هذا البحث والتي من شأنها أن تسمح تفضيل علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات التمويلية.

منهج البحث:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حصة من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته اعتمدنا جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، فقد استعملنا المنهج التاريخي، إذ كذلك نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتلائم وبيعة الموضوع، وقد قمنا بإستخدام العديد من الأدوات التي تطلبها كل من المناهج السابقة.

- مختلف القوانين.
- الاحصائيات والتقارير التي لها علاقة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

اعتمدنا كذلك منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بإختيارنا لبنك التنمية المحلية، وكالة بوسعادة.

للقيام بالدراسة الميدانية، وقد استخدمن في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية والمتمثلة في الملاحظة والاحصائيات التي تحصلنا عليها من البنك.

هيكل البحث:

قصد الاجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم تقسيمه إلى مبحثين.

المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الثاني: هو دراسة حالة في بنك التنمية المحلية BDL وكالة بوسعادة، حيث قمنا بتقسم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: فهو واقع ترقية المؤسسات والاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل التمويلات من طرف الوكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول: الاطار النظري

تمهيد

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحا يحتل أولوية متقدمة على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة، والنامية، ومنها البلدان العربية والاسلامية، فقد حظيت بإهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تشكيلها مجالا خصبا لتطور المهارات الادارية والفنية والانتاجية والتسويقية.

سعى معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق لذلك لا يمكن تحديدها إستنادا إلى معيار واحد، حيث يعكس هذا التنوع في المعايير وتعدد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي أدى إلى إختلاف التعاريف بين الدول، ومن هذا المنطلق فإننا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدد من الخصائص و السمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وأن تؤدي دورا زائدا في عملة التنمية و ذلك من خلال رفع قدراتها الإنتاجية و الاندماج في السياق الاقتصادي العاملي، إلا أنها تواجه عدة مشاكل تعرقل نشاطها و مسيرتها نحو التطور.[1]

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يعد أمرا في غاية الصعوبة ولا يوجد اتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني الإنتاجية و الخدمية، كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكاناتها و قدراتها و كذا ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية إن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- اختلاف درجات النمو:

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة أهمها البلدان المتقدمة الصناعية و البلدان النامية، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية و يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات و الهياكل من بلد إلى آر، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، فانطلاقا

[1] قشيدةمورايا، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص19.

من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.1

2- اختلاف النشاط الاقتصادي:

أمام اختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية، فهناك مثلا مؤسسات صناعية تحتاج في عملية انتاج السلع و الخدمات إلى استثمارات ضخمة، و طاقات مالية و عمالة كبيرة، وطاقة عمالية محدودة مع هيكل تنظيمي و تسييري بسيط جدا.[2]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص نحاول تناول أهمها:

سهولة التأسيس ومرونة الإدارة:

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلهاوبالتالي محدودية القروض اللازمة و المخاطر المنطوية عليها، ما يساعد على سهولة تأسيس و تشغيل مثل هذه المؤسسات، ومن ثمة أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد و توظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها و تتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس و التكاليف الإدارية نظرا لبساطة و سهولة هيكلها الإداري و التنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة و التشغيل. كما تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها. كما تتبع المؤسسة خطط واضحة و سياسات مرنة و إجراءات عمل مبسطة و تتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء من داخل المؤسسات الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العمل. و أيضا تتحقق في هذه

---

[1] زرابةو أسماء، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2011، ص7.

2زرابةأسماء ، مرجع سبق ذكره، ص7 .

المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير و العملاء و كذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع و يكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا.[1]

التجديد:

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها استخدام الأمثل للموارد المتاحة، و لا يمكن لأي مؤسسة أن تستثمر لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية و التكنولوجيا من خلال التجديد و الابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات و هذا ما يمكن ملاحظته ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة و هذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار جديدة تؤثر على أرباحهم.[2]

انخفاض رؤوس الأموال:

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال و ذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل أي أننا نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للعمل و هذا لإعتمادها في اغلب الأحيان على اليد العاملة مما يساعد على امتصاص اليد العاملة و خير مثال على ذلك ما يحدث في الهند و مصر. الشيء الذي جعلها من أشكال الاستثمار عن صغار المستثمرين.[3]

1زرابة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص13.

2زرابة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص13.

3 محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها، دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004 ،ص3.

المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدودة نسبيا و المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و احتياجاتهم التفصيلية و تحليلها و دراسة توجهها و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها. أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة ما يسمى ببحوث السوق و هذا أمر مكلف للغاية نتيجة للتغير المستمر في السوق، و لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على متابعة التطورات التي قد تحدث في السوق.

إضافة إلى:

– انخفاض احتياجاتها من الطاقة، و البنية الأساسية بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى.

– حرية اختيار النشاط الذي يكتشف القدرات الذاتية و ينمي الإبداعات .

– دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.

– سرعة الاعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

الفعالية في التسيير :

غالبا ما تتبع المشروعات الصغيرة طرقا تيسيرية بعيدة عن التعقيد، ذلك أن هياكلها التنظيمية بسيطة و اتصالاتها مباشرة. بالإضافة إلى سهولة و مرونة اتخاذ القرارات نتيجة توفر المعلومات و سرعة وصولها إلى المسير، و بهذا تستطيع هذه المشروعات تطبيق أساليب الإدارة الحديثة.[2]

1زرابة أسماء، مرجع سبق ذكره ص14.

2كميلة سليماني، دور البنوك التجارية الجزائرية كداعم في تأسيس المشروعات الصغيرة،مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2017–2018، ص 40.

سهولة اقامتها في مساحات صغيرة و محدودية انتشارها:

يمكن إقامة المشروعات الصغيرة في مساحات محدودة نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة و صغرها، حيث يمكن إقامتها في المحلات و البيوت القريبة من الأسواق، وكذلك في القرى و الأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية، إذ أن أغلبية هذه المشروعات ترتبط بشكل مباشر و آني بالاحتياجات اليومية للأفراد، وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية و استغلالها بالشكل الأمثل و بذلك القضاء على البطالة و توفير منتجات و خدمات للأفراد المحليين.[1]

المطلب الثالث: أهمية و دور المؤسسات المصغرة في عملية التنمية.

تمهيد : أهمية المشروعات الصغيرة في عملية التنمية:

لا ريب في أن المشروعات الصغيرة، تعد العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة سواء متقدمة كانت أو نامية، حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي و العمل الخاص، فضلا عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة و غير الماهرة، كما أنها تعطي فرصة للتكوين أثناء العمل لرفع القدرات و المهارات، كذلك انخفاض نسبة المخاطرة فيها، ضف إلى كون هذه المشروعات تساهم في تحسين الإنتاجية و توليد وزيادة الدخل.

و لقد حازت قضية المشروعات الصغيرة مؤخرا على اهتمام ضاع القرار الاقتصادي في العديد من الدول و خاصة العربية منها ، لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية سيما و أن المشروعات الصغيرة تعد النمط الغالب للمنشآت في هذه الدول، و يتوقع لها أن تكون قاطرتها للنمو الاقتصادي خلال العقود القادمة، و أن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة.[2]

1كميلة سليماني، المرجع نفسه، ص41.

2كميلة سليماني، مرجع سبق ذكره ص42.

و تتجسد أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

أ- اعتبارها أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تبدأ المشروعات الكبيرة، وهي طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهي المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع و الخدمات، وتعد رافد مهم لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، والي تشكل في بعض الصناعات أكثر من 75% من المكون الرئيسي للمنتج.

فمثلا مصانع السيارات و الطائرات في اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير[1] من قطع الغيار اللازمة ، فالعلاقة بين المشروعات الصغيرة و الصناعات الكبيرة هي علاقة تكاملية أكثر منها تبادلية.

ب- إمتلاكها لإمكانيات كبيرة في عملية التنمية الصناعية، من خلال مساهمتها في معالجة القصور في تكوين هيكل الإنتاج الصناعي خاصة الدول النامية، و هذا على اعتبار أن المشروعات الصغيرة، تعتمد على مستلزمات إنتاج محلية بدلا من الأجنبية، وبذلك تساهم في تشجيع المنتوج المحلي و تزيد من القيمة المضافة للاقتصاد المتواجدة فيه.

ج- تواجدها منذ فجر التاريخ، حيث كانت الأعمال الصغيرة العائلية تتخذ وسيلة للكسب و العيش.

فالشركات الكبرى لم تظهر إلا مؤخرا، و لو راجعنا الإحصاءات التي تقدمها الجهات المختلفة في أي دولة، لوجدنا أن النسبة الأكبر من شركات الأعمال هي ذات طابع صغير. ففي مدينة الرياض مثلا أشارت إحدى الدراسات إلى أن نسبة المصانع الصغيرة تبلغ 98% من المصانع الموجودة و أن 89% من القوة العاملة المدنية تعمل في القطاع الخاص الذي يمتلك هذه المصانع.

1كميلة سليماني، مرجع سبق ذكره ص42.

إن هذا الأمر يعكس أهمية الاستفادة من المشروعات الصغيرة هي إيجاد وظائف وحل مشكلة البطالة ففي جميع دول العالم هناك حقيقة و هي أن الأعمال الصغيرة هي المصدر الرئيسي لإيجاد الوظائف و فرص العمل.[1]

د- كونها مصدرا للإبداع التكنولوجي الذي تعول عليه معظم الدول مؤخرا، فالإبداع التكنولوجي بأشكاله الأربعة الرئيسية: منتج جديد تماما أو منتج محسن أو ابتكار عملية جديدة أو تحسين عملية موجودة مصدره هذه الأعمال أو المشروعات الصغيرة في دراسة موثقة لإدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية وجد أن الإبداع المتحقق في الشركات الكبيرة هو ابداع واحد لكل عامل في حين أن هناك حوالي 3 إبداعات لكل عامل في المشروعات الصغيرة.

هـ- أهميتها بالنسبة للأعمال الكبيرة ،بل إنها تكون مكملة لها في كثير من الأحيان. فنتاج أجهزة الكمبيوتر من قبل الشركات الكبرى أو العملاقة يحتاج إلى الكثير من الأعمال الصغيرة، التي توفر قطع الغيار و المكملات الأخرى لأجهزة الكمبيوتر، فضلا عن محلات تعليم و دورات تدريب و كذلك ورش الصيانة و مقاهي الانترنت، وغيرها الكثير من المشروعات التي توفر فرص عمل لا تحصى في كل بلدان العالم، و كذلك الأمر مع صناعة السيارات و الصناعة الكهربائية و غيرها.[2]

الفرع الثاني: دور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية.

التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الإنتاج وفق المعايير الاقتصادية و كان لانتشار الشركات الكبيرة دور كبير في ذلك التطور و النهوض في الاقتصاد، وكذلك لا أحد يستطيع تجاهل دور المشروعات الصغيرة في النهوض في الاقتصاد القومي و أهميتها في المنظور الاقتصادي لجميع الدول بغض النظر عن درجة تقديمها بحيث تشكل المشروعات الصغيرة ما نسبته 97% من إجمالي عدد المشروعات في

1كميلة سليماني، مرجع سبق ذكره ص43.

2كميلة سليماني، مرجع سبق ذكره ص43.

الولايات المتحدة الأمريكية و تسهم بـ 34% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي و تسهم في خلق 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا. و كذلك في كندا حيث تسهم في توفير 33% من فرص العمل بينما في اليابان تسهم في توفير 55.7% من فرص العمل و هناك دول تسهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في حل مشكلة البطالة لديها مثل أندونيسيا إذ تسهم هذه المشروعات بنسبة 88% من فرص العمل و كذلك غانا حوالي 85% أيضا (يوسف 2004).

العمل التجاري الصغير و المستقل هو إذا المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي و الوطني و يوفر أكثر من 50% من مجموع الاستخدام الخاص و أكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي للسلع و الخدمات ، وهي مهمة لعدة أسباب منها المحافظة على استمرارية المنافسة و التجديد (يوسف 2004).

و مهما يكن من أمر فإنه بالإمكان أن نلمس هذا الدور من خلال ما نوجزه في النقاط التالية:

– توفير المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل و فعلي للمنشآت الكبيرة و تحد من قدرتها على التحكم في السعار.

– تعتبر هذه المشروعات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء.

– هذه المشروعات هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثال ذلك شركة مايكروسوفت.

– تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع و العاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.

– هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير و تنمية المناطق القل حظا في النمو و التنمية و تدني مستويات الدخل و ارتفاع معدلات البطالة .

– تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الابداعات و الأفكار الجدية.

– تستطيع هذه المشروعات أن تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين إقليم الدولة، و ذلك لأن مصانع جديدة في المدن أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا و اجتماعيا.[1]

المطلب الرابع: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكلها.

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحديد عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التطرق إلى مختلف المشاكل و العقبات التي تعترض طريقها.

الفرع الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من أهم أسباب نجاح هذا النوع من المؤسسات ما يلي:

– تحديد الهدف و منه يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى و هو تلبية حاجيات الناس و منه يتم تحديد كافة الأهداف و الطرق الأخرى لنجاح المؤسسة.

– كما أن التخطيط في العمل التجاري واجب مطلق إذا كان "إحلال السلع المناسبة" في المكان المناسب و في الوقت المناسب و الجودة المناسبة و بالسعر المناسب هو الهدف المحدد للعمل التجاري.

– الرقابة أمر لا يمكن الاستغناء عنه و هي تشمل الرقابة المالية ،الاحتفاظ بسجلات جيدة، الرقابة على المخزون ،الرقابة على الإنتاج و ذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة و بالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل و تقديم العلاج و الحلول لها.

– معرفة حجم رأس المال المناسب للتمويل و الحصول عليه من مصادره المناسبة و ذلك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر و بالتالي تحديد المصدر الأمثل ذو التكاليف الأقل.[2]

1كميلة سليماني، مرجع سبق ذكره ص45.

2خياري ميرة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية،مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة **العربي** بن مهيدي،أم البواقي، 2012–2013 ص26.

– مواجهة التحديات التنافسية، حيث أن تحديد المنافس أصبحت عملية محددة حيث انفتح باب المنافسة المحلية و العالمية و على هذا فإن مواجهة التحديات التنافسية المستمرة و المتجددة أصبحت عملية ضرورية.

– تميز المنتجات المستمر، حيث تحاول كل المؤسسات تمييز منتجاتها و خدماتها عن المنافسين بأي طريقة كسرعة تقديم الخدمة، تقليل التكلفة، الخدمات المميزة للعميل ...

– زيادة فاعلية و كفاءة الأداء و تحسين الإنتاجية داخل المؤسسة حيث أن الفاعلية هي أداء الأعمال و الأشياء الصحيحة، و الكفاءة هي أداء الأعمال أو الأشياء بالأسلوب السليم.

الفرع الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل و صعوبات يتمثل أهمها في ما يلي:

أولا : مشاكل الإئتمان و التمويل:

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية في الائتمان و التمويل، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي ،كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل لا سيما البنوك التجارية عن تزويد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باحتياجاتها من التمويل، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطر في عمليات الضمانات المناسبة.[1]

إن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذا القطاع ،وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية.

ثانيا : مشاكل إدارية:

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات و العديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الاتصال بها و أصبح

[1] خياري ميرة، مرجع سبق ذكره، ص27.

محيط المؤسسة غير مساعد فهناك "تباطؤ" في الإجراءات و تعقيد الشبكات، نقص تكوين الموظفين، نقص الاعلام، الوثائق المطلوبة.

ثالثا: مشاكل تسويقية.

و هي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات ، وذلك لنقص الكفاءة و القدرات التسويقية جراء نقص الخبرات و المؤهلات لدى العاملين و عدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق و حصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع.[1]

رابعا: مشاكل نقص الخبرة و المعلومات:

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اقتحامه ميادين متعددة (تجارة،صناعة، نقل،سياحة ...) إلا أن نقص المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية و التسييرية ،يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعة الصغيرة و المحيط العام الذين بعملون فيه كما أن جهل أصحاب المؤسسات و حصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين و احتكارهم للأسواق ،كذلك غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات.[2]

المبحث الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة في الجزائر.

1خياري ميرة، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2]خياري ميرة، مرجع سبق ذكره، ص29.

تمهيد

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، حيث أنها تتميز بعدد من السيمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة وتمكنها من دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنها تواجه مجموعة من المشاكل تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة في الجزائر

يوجد إشكالية في إيجاد تعريف موحد للمؤسسات سواء المصغرة أو المتوسطة في أغلبية دول العالم فإنه يمكن إسقاط ذلك على الجزائر فقد عرف تعريفها عدة محطات وكان آخرها ذلك الذي أقرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو القانون رقم 18/01 الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات.

وسوف نقوم بإبراز أهم المحاولات التي تهدف إلى وضع تعريف خاص بالمؤسسات المصغرة في الجزائر.

1- المحاولة الأولى:[1]

ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات كانت أكثر وضوحا هي تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج التنمية لفترة 1974-1977 والذي يرى أن المؤسسة المصغرة هي كل وحدة إنتاجية تتميز بما يلي:

- الاستقلالية القانونية.
- تشغيل أقل من 500 عامل.
- تحقيق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج.

2- المحاولة الثانية:[2]

لتعريف هذه المؤسسات تقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة EDIL بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة المنعقد في أفريل من سنة 1983 حيث يرتكز التعريف المقترح على المعيارين الكميين، اليد العاملة ورقم الأعمال، فتعرف المؤسسة المصغرة على أنها تلك المؤسسة التي:

- تشغل أقل من 200 عامل.

---

[1] – عثمان أخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 20042005. ص 23.

[2] – عثمان لخلف، مرجع سبق كره، ص 23.

- تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.

3- المحاولة الثالثة:[1]

تم إقتراحها أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية المنعقد سنة 1988 في إطار الدراسة التي تقدم بها تحت عنوان "عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية المصغرة في الاقتصاد الجبلي" يرتكز على المعايير النوعية بحيث ينظر الباحث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: "كل وحدة إنتاج أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة، أو مؤسسات عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية ولائية أو بلدية".

كما يعتبر هذا القاع أشمل بحيث يضم بجانب الوحدات الصناعية والخدمات الصناعية، وحدات الانجاز التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية وباقي الوحدات الخدمية الأخرى (التجارة والنقل والتأمين ...).

يضاف لهذا التعريف القانون 88-16 المؤرخ في 10 ماي 1988 والمتعلق بالقانون الخاص للحرفي والذي لا يميز بشكل ضمني بين المؤسسات الحرفية والصناعية المصغرة ككل المؤسسات الحرفية التي تستخدم الآلات الأتوماتيكية والتي يزيد عدد عمالها عن 12 عاملا، وهذه المؤسسات يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة:

- مؤسسات ولائية أو بلدية.
- فروع الشركات الوطنية.
- شركات مختلفة.
- تعاونيات.
- مؤسسات خاصة.
- مؤسسات فردية أو عائلية.

[1] – المرجع السابق، ص 23.

ونتيجة وجود تعريف محدد ودقيق، وزارة الصناعة والطاقة آنذاك كانت تعتبر أن كل المؤسسات الصناعية الخاصة والعمومية هي المؤسسات المصغرة والمتوسطة بإستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة.[1]

ومن ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات المصغرة إلى غاية 2001 تاريخ صدور التعريف المعتمد حاليا والذي سوف نتطرق إليه:

4- التعريف المعتمد حاليا:

وجاء بموجب إقرار المؤسسات المصغرة والصناعات التقليدية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة، وهو القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م الذي حمل جميع الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات، حيث جاء في المادة 07 الإطار القانوني لتعريفها.[2]

المادة السابعة:

تعرف المؤسسات المصغرة أنها تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين..

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات المصغرة في الجزائر.

مرت المؤسسات المصغرة الجزائرية بعدة مراحل في تطورها، حيث كانت في المراحل الأولى محدودة الأهمية في الاقتصاد الجزائري، ولكن في المرحلة الأخيرة ونتيجة تغير النمط التسييريللإقتصاد الوطني أصبحت هذه المؤسسات لها مساهمة معتبرة ضمن الكثير من المؤشرات الإقتصادية.[3]

1- قطاع المؤسسات المصغرة في فترة (1963-1982):

[1] – السعيد بريبش، مدى مساهمة المؤسسات الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية –حالة الجزائر–، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 65.

[2] – المادة 07 من قانون رقم 01-18، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001.

[3] –

تكون قطاع المؤسسات المصغرة منذ الاستقلال والتي كانت تحت وصاية لجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، ليتم إدماجها إبتداءا من سنة 1967 إلى ذمة الشركات الوطنية.

تم إصدار أول قانون للإستثمارات سنة 1963 لعلاج إضطرابات المحيط التي كانت عقب الاستقلال، وإن كان لها أثر ضعيف على تنمية المؤسسات المصغرة من خلال تعبئة رأس المال الوطني والأجنبي، رغم المزايا والضمانات وحجم المبالغ المعتبرة، وفيما بعد تم اتخاذ خيار واضح بإنتهاج سياسة إقتصادية ذات تخطيط مركزي وملكية عامة لوسائل الانتاج وبعمليات تصنيع سريع يرتكز على صناعات السلع والتجهيزات والمنتجات الوسطية.

حاول القانون الجديد للإستثمارات سنة 1966 تحديد قانون أساسي للإستثمارات الخاصة الوطنية في إطار التنمية الإقتصادية، ولقد أخذ هذا القانون في الحسبان احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية وألزم اللجنة الوطنية للإستثمار (CNI) بمنح الإعتماد للمشاريع الخاصة على أساس معايير إنتقائية.

لم تكن هناك سياسة واضحة خلال الفترة الممتد بين 1963-1982 بشأن القطاع الخاص، إذ لم يعرف هذا الأخير إلا الشيء القليل من التنمية على هامش المخططات الوطنية، وكان مكبوحا بالخطاب السياسي لجزائر إشتراكية، كما اعتمدت على سياسة مالية تمنع القطاع الخاص بشكل غير مباشر من التمويل الذاتي من خلال سياسة وضغوط جبائية صارمة إلى جانب كبح عمليات التجارة الخارجية أمام المؤسسات المصغرة خاصة.

ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ عام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الانتاج، بينما كان ينظر للمؤسسات المصغرة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة، أما فيما

يتعلق بالمؤسسات المصغرة التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤخرة بموجب الاستثمار لسنة 1976 وموجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية.[1]

بالنسبة للمؤسسات المصغرة العمومية:

كانت تهدف إلى تطوير الامكانيات المحلية، لذلك تقرر تنميتها وتطويرها في إطار تدخل الجماعات المحلية وقد تم تدعيم هذه الفكرة على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني الذي أكد عل تدعيم اللامركزية بحثا عن أمثل إستعماللطاقات البشرية والمادية للبلاد وقد شهدت هذه المرحلة وضع سويا محين بين القاع المؤسسات المصغرة وتوزع كما يلي:

البرنامج الأول وتعلق بالفترة 1967-1973

البرنامج الثاني وتعلق بالفترة 1974-1979

إن قطاع المؤسسات المصغرة العمومية الذي اعتبر أداة في يد الجماعات المحلية كان يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إنشاء مناصب العمل.
- تثمين الموارد المحلية.
- تلبية الحاجات المحلية.
- اللامركزية والتهيئة العمرانية.

بالنسبة للمؤسسات المصغرة الخاصة:

تم تحديد الدور والمكانة المعطاة للقطاع الخاص بتأكيد خضوع هذا الأخير في نشاطاته لمراقبة الدولة، فبإمكان الدولة دعوة القطاع الخاص للإستثمار في أي نشاط عند الضرورة، وتشترط عليه في ذلك الحصول على الرخصة المسبقة، أما على المستوى المركزي من اللجنة الوطنية للإستثمارات واللجان الجهوية على مستوى كل ولاية.

[1] – يوسف حميدى، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أروحة مقدمة ضمن متطابات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 79.

وبالرغم من التطور الذي عرفه هذا القطاع خلال السنوات الأولى من تطبيق قانون الاستثمارات 1986، فإنه ظل ضعيف مقارنة بالمؤسسات الصغيرة العمومية، حيث شمل تنفيذ عدد قليل من المشاريع الإستثمارية، كما يوضحه الجدول التالي:

السنوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
مبلغ الاستثمار بالمليون دج	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	18	17	889

المصدر: عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

إن عدد الرخص المشار إليها في الجدول أعلاه لا يعني أن عدد المؤسسات المصغرة الخاصة الموجودة في هذا التاريخ 88935 مؤسسة، ذلك أن الأمر يتعلق بتلك التي استفادة من الامتيازات المالية والجبائية والتي تم الاعتراف بنشاطها بإعتبارها منتجة إحياء التنمية وتشير الاحصائيات الى أن مجموع المؤسسات هو 5000 مؤسسة مصغرة تشغل أقل من 05 عمال للوحدة.[1]

2- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة 1982-1988:

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف التي حددها المخطط الجزائري، كانت هناك إدارة لتدبير وتوجيه المؤسسات المصغرة، هذه الوضعية ترجمت بإصدار إطار تشريعي يتعلق بالاستثمار

[1] - عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص، ص 264-266.

الاقتصادي الوطني الخاص الذي تستفيد من خلاله المؤسسات المصغرة من بعض الاجراءات خصوصا:

– إمكانية الحصول على المعدات وفي بعض الأحيان المادة الأولية.

– التوجه المحدود لسلطات الاستيراد (AGI) بالاضافة إلى نظام الإستراد بدون دفع.

هذا التشريع وصل في تقوية بعض قبل توسع قطاع المؤسسات المصغرة الخاصة، وهذه الخاصة عن طريق:

– إجراءات الاعتماد أصبح إجباريا لكل الاستثمارات (وهذا ما يمثل استمرارا لقانون 1966). في سنة 1983 تم غنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIP وكان تحت وصاية وزارة التخطيط وتهيئة الاقليم وهذا من أجل:

– توجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة نحو الانشطة والمناطق التي تستجيب لإحتياجات التنمية، تؤمن التكامل مع القطاع العام، مع اصدار قانون الاستثمارات 1982، وانشاء OSCIP، ولأول مرة منذ الاستقلال عرف القطاع الخاص دورا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، كما نشير إلى أن التشريعات كان لها أثر محدود في خلق مؤسسات مصغرة جديدة، كما وضع سقف الاستثمارات أدى إلى توجه حصة الادخار الخاص نحو نفقات غير إنتاجية أو للمضاربة.

واصلت استثمارات المؤسسات المصغرة اتجاهها نحو الأنشطة الكلاسيكية، وإلى استيراد المواد الاستهلاكية النهائية، كما أن إجراءات 1982 أدت بالمؤسسات المصغرة انطلاقا من 1983 بالميول للإستثمار في المجالات التي تركتها سابقا كتحويل المواد والصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة،[1] ويمكن الاستعانة بالجدول الآتي لإعطاء بعض الأرقام بخصوص هذا التحول.

[1] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمن بابنات، التدقيق الاداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر 2008، ص، ص 123–125.

الجدول رقم:

عدد المشاريع والحصص حسب فروع النشاط					
الفروع / السنوات	الفلاحي- الغذائي	النسيج	مواد البناء	نسبة الزيادة	المجموع
1982	%21	%19	%27	%3	%104
1983	%29	%14	%13	%12	%376
1984	%15	%10	%12	%12	%124

المصدر: يوسف حميدى، مرجع سبق ذكره، ص 84.

كما لوحظ خلال الفترة الممتدة ما بين 1963-1988 قطيعة بين القطاعين العام والخاص مما يسمح بتطوير علاقات الشركة بخصوص التعاقد بالباطن.

يمكن القول أنه لم يتسنى لبرامج تطوير قطاع المؤسسات المصغرة خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوطة بها في إطار سياسة التصنيع العامة والمخططات التنموية، فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان ومساهمتها ضعيفة في الاقتصاد عموما، وتحت طائلة الإختناقات التي أفرزتها المرحلة، ظهر وتطور تطور جديد للسياسة الإقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى إقتصاد متفتح، فأصبح ينظم بذلك للمؤسسات المصغرة كتوجه جديد وبديل.[1]

ومن هذا المنطق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات المصغرة والمتوسطة والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والخماسي الثاني (1985-1989) حظيت المؤسسات المصغرة العمومية ببرامج إستثمارية صغيرة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] – سامي صالحي، التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماستر، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014، 2015، ص 66.

الجدول رقم (): **حجم الاستثمارات الموجهة المؤسسات المصغرة**

	إجمالي الاستثمارات	الاستثمارات للمؤسسات المصغرة العمومية	% من المجموع
1980-1984	155 مليار دج	03 مليار دج	%02
1985-1989	174 مليار دج	06 مليار دج	%03
المجموع	329 مليار دج	09 مليار دج	%05

المصدر: يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

نسبة كبيرة من هذا البرنامج كانت موجهة نحو إقامة صناعات جديدة في مناطق داخلية التي لم تعرف تطور صناعي وعددها 234 مشروع تتوزع على عدة قطاعات يوضحها الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم (): يوضح توزيع مشاريع للمؤسسات المصغرة العمومية (1980-1984) الوحدة عدد المؤسسات.

الفروع الصناعية	مواد البناء	التجارة والخشب	الصناعة المعدنية	ميكانيك عامة	صناعة تقليدية	صناعة غذائية	صناعات أخرى
عدد المؤسسات المصغرة	146	23	16	05	04	20	20
النسبة المئوية	%62	%10	%07	%02	%02	%09	%09

المصدر: عبد الوهاب دادة، مرجع سبق ذكره، ص 269.

غير أنه مع منتصف الثمانينات بدأ التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية وإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص، متابعته وتنسيقه وبالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر القانونية والاجراءات لتنمية القطاع الخاص فإنها كانت غير كافية في ظل تعفن المحيط الاقتصادي وعدم تكييفه الأمثل لظهور قطاع خاص مؤهل، وما يؤكد ذلك ان ما تم

[1] – يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ، ص 84-85.

إنجازه من المشاريع لم يتعدى 373 مشروعا، وهوم ما يمثل 16% من مجموع المشاريع المعتمدة.[1]

3- قطاع المؤسسات المصغرة ما بين 1988-1994:

في سنة 1988 ومواكبة للمستجدات تم إختيار بديل الانتقال إلى إقتصاد السوق لذلك تم وضع إطار تشريعي جديد، كما تم الشروع في إصلاحات هيكلية.

ونتيجة لحاجة الجزائر إلى مساعدات إئتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطوير علاقتها معها، إعتبارا من سنة 1989، وبتطبيق بعض الاصلاحات صدرت العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو لإقتصاد أكثر إنفتاحا وتجلى ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الاداري للإقتصاد الوطني.

ويمكن القول بأن هذا الإطار وضع من أجل عدة أهداف عامة أهمها:

- اِحلال إقتصاد السوق محا اقتصاد مسير إداريا ومركزيا.
- البحث عن اِستقلالية المؤسسات العمومية.
- تحرير أسعار التجارة الخارجية والحرف.
- استقلالية البنوك التجارية والبنك المركزي.[2]

وهي هذا العدد يخص القانون المتعلق بالنقد والقرض لسمة 1990 في المادة 183 مبدأ تحرير الاستثمار الأجنبي إذ يفسح هذا القانون المجال أمام كل أشكال إسهام رأس مال أجنبي ويشجع كل أشكال الشراكة دون قيود بما في ذلك الاستثمار المباشر إذ أصبح من الممكن إستثمار رأس مال أجنبي في كل القطاعات وليس هناك ما هو مخصص للدولة، بالإضافة إلى ذلك حرية المؤسسات المصرفية الأجنبية في الجزائر.

أخذت التوجهات المتبنات مع بداية عشرية التسعينيات بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات كأهم فصل من فصولها، وذلك بإتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص،

---

[1] – عبد الوهاب دادة، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2] – سامي صالحي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 67-68.

وقد ضم ذلك حاليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المنبهة وأهدافها المؤكد عليها خاصة في أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة الأمد (1990-1994)، وبرامج الحكومات المتعاقبة وقد تلخصت في جملة من الاقتراحات كانت تهدف إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات المصغرة مع الاستراتيجية الجديدة للتنمية وذلك في ظل الافرازات المتراكمة للمراحل السابقة ومنها:

- إستحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للإقتصاد.
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية، التبعية وتدهور المؤسسات.
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي.

وقد اعتبرت فترة التسعينات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات المصغرة، وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية:[1]

- النظام المصرفي من خلال الاجراءات المتخذة ابتداءا من سنة 1992 الهادفة لتحرير عمل البنوك، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتخفيض أسعار الفائدة إبتداءا من سنة 1998.

- التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات (1992-1997-1998)، حيث تضمنت امتيازات لإنشاء المؤسسات المصغرة وتدابير تشجيعية من خلال تقديم لإعفاءات كلية أو جزئية.

- السياسة الجمركية التي بدأت من جانبها تجاوبا وذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، وتسهيل المعاملات المالية وفتح السوق الجزائرية على الخارج.

[1] - سامي صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

– قانون الخوصصة والشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون سنة 1995، ثم عدل بقانون 1997، أما الثاني فكان أهمه إتفاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي وقع سنة 1998.

– إنشاء سوق مالية (بورصة) لتبادل الأوراق المالية وذلك عام 1993.

– إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون عام 1993 وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية بهدف تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة متابعة الاستثمارات APSI.

إلى جانب هذا تجسيد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية بإنشاء العديد من الهيئات الساهرة على تسيير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينها:

– إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة سنة 1991، لتتحول بعد ذلك إلى وزارة مستقلة تسمى وزارة المؤسسات والصناعات المصغرة ابتداءا من سنة 1993.

– الوكالة الوطنية لترقية الصناعات المصغرة.

وبهذا شكلت فترة التسعينات الحلقة الأساسية والأهم في إنجاز قطاع واحد للمؤسسات المصغرة ومكتب الاقتصاد الجزائري من الدخول الى الألفية الجديدة بمعطيات متجددة.[1]

4- قطاع المؤسسات المصغرة (1994-2015):

إن موضوع المؤسسات المصغرة في الجزائر يعتبر قريب العهد من حيث التركيز والبحث الأكاديمي ولذلك فإن هناك نقص في البيانات والمعلومات على الرغم من وجود العديد من الهيئات التي استحدثت للإهتمام بهذا القطاع.

تتعتبر المؤسسات المصغرة أحد أهم عوامل تطور ونجاح الدول المتقدمة إلا أن الخيارات الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى والاستثمارات الضخمة لم تعط للمؤسسة المصغرة الأهمية والمكانة التي تستحقها، الأمر الذي قلص من مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني،

[1] – يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 87-88.

غير أنه بعد تطبيق الاصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الإقتصاد الوطني.[1]

وإن تطور عدد هذه المؤسسات المصغرة نظرا للمزايا والتحفيزات التي قدمت في إطار تطوير منظومة المؤسسات المصغرة في الجزائر، فإن عدد هذه المؤسسات في إرتفاع مستمر، والأمر الذي ساعد في معرفة عدد هذه المؤسسات هو وضع تعريف موحد (القانون التوجيهي 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001)، حيث هناك تضاربا في تعداد هذه المؤسسات نظرا لإعتماد معايير مختلفة من طرف مختلف الهيئات.[2]

المطلب الثالث: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز هذه المؤسسات بمميزات تختلف بها عن بقية المؤسسات الأخرى، منها:[3]

- حرية إختيار النشاط للمستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وإدماج كل ارادة في الابداع والاختراع منعتها القدرات المالية من الاندماج في النشاط الاقتصادي.

- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي، والتخفيف من البطالة مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.[4]

---

[1] – أحمد مجدل، إدراك واتجاهات التجارة المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، بالتطبيق ولاية غرداية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 46.

[2] – أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، 2011، ص 42.

[3] – عمر بن حمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، شهدة ماجستير، إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 25.

[4] – محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أفريل 2002، ص

– قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لقلة العاملين بها، مما يساعد على اتخاذ القرار بسرعة جراء تمركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء، وبالتالي معالجة المشاكل التي تطرح في حينها.

– سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصيص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على إعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

– الإشراف المباشر من قبل صاحب المشروع: لكون إدارتها تتم من قبل المالك شخصيا، ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع، حيث يتوزع الاهتمام نحو إتجاهين:

الأول يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم، وإنجاز طلباتهم، بهدف تحقيق عائد مناسب له، والثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الانسانية بين العمال داخل المصنع.[1]

– سهولة تكييف الانتاج حسب الاحتياجات (مع مراعاة) الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وتتميز بسرعة تطوير الانتاج لسد احتياجات السوق اعتمادا على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه، وبسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر سلع متعددة.

– دقة الانتاج وجودته بسبب إعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني إرتفاعمهاراة العامل وزيادة إنتاجيته.

– يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الانتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق، وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية، إذ إن أغلبية عمل هذه الصناعات ترتبط بشكل مباشر وآني بالاحتياجات اليومية للأفراد.

[1] – محمد هادي مباركي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

– المساهمة في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزء من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة عموما مثل السلع، المنتجات الغذائية، والملابس المتنوعة، والحصول على تكنولوجيا معينة رخيصة الثمن، مما يعني إرتفاع في مستوى الانتاج بسبب توفير الجهود وتقليص الوقت اللازم للإنتاج فضلا عن توفير وسائل التعليم والثقافة ومستلزماتها.[1]

– تتميز هذه الصناعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة عكس الصناعة الكبيرة.

– الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العريضة للمؤسسات الكبرى، وبذلك تحقق هذه المؤسسات فائدة مزدوجة، فهي تقلل من الاستيراد من ناحية، وتسهم في الحد من هدر موارد قابلة للإستغلال من الناحية الأخرى.

– تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة، وبالتوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

– المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى.

– الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس مال بصورته العينية أو النقدية.

– دقة الانتاج والتخصيص مما يساعد في إكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الانتاجية من خلالها تخفيض كلفة الانتاج.

– سرعة الاعلام وسهولة انتشار المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات مما يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية.

– يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها، وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملون.

[1] – عمر بن جيمة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

بساطة الهيكل التنظيمي، حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية، كما أن درجة المخاطر فيها ليست كبيرة.

– لا يحتاج العاملون إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المؤسسات لمحدودية رأس مال المستثمر، وبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

– إقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التسويق البعيدة لذلك يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق إلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير مما ينعكس سلبيا على معدلات الربحية، أضف إلى ذلك عدم قدرة المؤسسات الصغيرة على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء.[1]

عراقيل متعلقة بالرسوم الجمركية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عراقيل جمركية تحد من سيرورة نشاطها، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمر ببطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة الموانئ لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي.[2]

المطلب الرابع: العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم وجود المنظومة المؤسسية التي سخرتها الجزائر من أجل دعم وترقية قطاع المؤسسات المصغرة، إلا أن هذا القطاع لا زال يعاني من عدة صعوبات وعراقيل على عدة مستويات والتي تحد من فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوف نذكر أهمها في النقاط التالية:[3]

1- العراقيل الإدارية:

---

[1] – إبراهيم زياني، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] – Luc Matray, les aides à la création d'entreprise, Revue d'économie Financière N 54, France, 1999, p 214.

[3] – ياسر عبد الرحمن، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة جيل، 2014، ص، ص 64-65.

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات المصغرة في الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لا زالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية، فالكثير من المشاريع عطلت كون أن نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا.

ومن الأسباب وراء ذلك:[1]

– مشكلة الذهنيات إذ أنها لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته.

– سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها، حتى إن حركية مماثلة على مستوى الاجهزة التنفيذية.

فالآجال المتوسطة لإنطلاق مشروع جزائري تقدر بـ 05 سنوات حسب المعرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، حسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات المصغرة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و03 سنوات، وذلك حسب طبيعة النشاط في حين يستغرق إنطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى 24 أسبوع وفي البرازيل 04 و07أسابيع، وبين أسبوع و26 أسبوع في إسبانيا، أما في السويد فيستغرق بين 02 و04 أسابيع.[2]

عراقيل متعلقة بالعقار الصناعي:

من بين المشاكل التي تواجهها المؤسسات المصغرة في إنجاز وتنمية المشاريع الإستثمارية نجد مسألة العقار الصناعي، فطول مدة منح الأراضي المخصصة للإستثمار والرفض غير المبرر أحيانا للطلبات، ونقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين الأصليين للأراضي، كلها أمور تحد من تطوير هذه المؤسسات، بالإضافة إلى

[1] – محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25–28 ماي 2003، ص 02.

[2] – ياسر عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 65.

مشكلة عقود الملكية والتي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن بالرغم من وجود أجهزة محلية مثل (CALPI) والتي تهتم بمسائل تنشيط الاستثمارات، فغياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي أدى إلى تفاقم مشاكل العقار الصناعي.[1]

عراقيل متعلقة بالتمويل:

تعد مشكلة التمويل من أهم وأخطر المشاكل التي تعترض تطور المؤسسات المصغرة في الجزائر، وخاصة التمويل المصرفي التقليدي الذي يتميز بمحدودية فرص الحصول على التمويل، فالحصول على التمويل اللازم يعتبر

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم.
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين ..... على الاقدام على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اِعتبارات أهمها اِرتفاع أسعار الفائدة مطبقة.[2]

عراقيل متعلقة بالتسويق:

تعاني المؤسسة الصغيرة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة وشركاة التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، ويضاف إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع الشركات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر،

---

[1] – سعاد شبابكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 9/8 أفريل 2002، ص 03.

[2] – صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائيةالصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي الوقت المقرر تفاديا للمشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة بالمنتجات الأجنبية المنافسة.[1]

كما تواجه المؤسسات الصغيرة مسألة محدودية الأسواق المحلية ومشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدي بالتالي إلى ضعف إيرادات البيع بسبب صغر الكميات الطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا.[2]

وبصفة عامة فإن صاحب المؤسسة الصغيرة يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة، ولا سيما بالنسبة لأسواق التصدير، كما تنقصه الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات مثل الاشتراك في المعارض والاعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون.

[1] – إبراهيم زياني، تقييم تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص 39.

[2] – أحمد أحمد حويلي، فرص وتحديات أمام عملية تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وتحرير التجارة، ندوة حول تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تونس، 29-30 جوان 2005، ص 03.

ملخص الفصل الأول:

من خلال تطرقنا لمجموعة من التعاريف لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف بلدان العالم والتعريف المعتمد من قبل الدولة الجزائرية، يتجلى لنا بوضوح الغموض الذي يرجع غلى إختلاف المعايير المتبعة لتصنيف هذا النوع من المؤسسات، وبالرغم من اختلاف التعاريف حسب كل بلد إلا انها تمتاز بجملة من الخصائص عن غيرها، كما أنها تعتبر الركيزة الأساسية لإقتصاديات الدول نظرا لسهولة تأسيسها ودورها في التطور الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول منها المتقدمة ومنها النامية على حد سواء جعلها محط نضار العديد من الباحثين والمفكرين.

الفصل الثاني: الجانب لتطبيقي دراسة حالة بنك التنمية المحلية فرع بوسعادة

تمهيد الفصل الثاني:

قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى بنك التنمية المحلية فرع الوكالة بوسعادة ولاية المسيلة، كونه أحد البنوك التجارية الجزائرية البارزة على المستوى الوطني من خلال نشاطاته الأساسية ووظائفه المتعددة، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على واقع ترقية المؤسسات والاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: واقع ترقية المؤسسات والاستثمار في الجزائر

المطلب الأول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

1- أهداف المؤسسات المصغرة.

تزايدت أهمية المؤسسات المصغرة في الإقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي وبذلك أصبح يرمي إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[1]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء الأنشطة ثم التخلي عنها لأي سبب كان.
- لقد ساهمت المؤسسات المصغرة في امتصاص نسبة البطالة.
- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات.
- استعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة وغير التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد توصلت دراسة أجريت على مؤسسة إقتصادية عمومية في قطاع الانجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق.

[1] – كمال رزيق، بلال عوالي، بين المعوقات والتحديات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر، المؤشر الدولي الثالث عشر: دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، 14 و15 نوفمبر 2016، ص، ص 05-06.

– تشكل المؤسسات المصغرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قدرا على التحكم في الأسعار.

– يمكن أن تكون المؤسسات المصغرة البذور الأساسية للمؤسسات الكبرى مثل شركة **بناسونيك**.

– خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية.

2– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

وتتجلى أهمية المؤسسات المصغرة في الجزائر فيما يلي:

– استيعاب الأفراد ذوي الخبرة القليلة وكذلك الذين لم تكن لهم فرصة العمل في المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف خبرتهم الميدانية.

– امتلاك القدرة على التأقلم مع التقلبات الاقتصادية نتيجة امتلاكها مرونة عالية في التفاعل مع متغيرات المحيط الخارجي المنتسبة له.

– المساهمة في نشاط مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية فهي تعمل بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة مما جعلها تطور فعاليتها أكثر فأكثر في النشاط الصناعي من خلال عقود المقاولة من الباطن.

– القدرة على العمل في معظم المناطق الجغرافية حتى في الأرياف والتجمعات العمرانية الجديدة أو المعزولة نوعا ما.

– يمكن إضافة بعض الدلائل على أهمية المؤسسات المصغرة لها أهمية عالية في أوقات الأزمات.

– سهلة التسيير والعاملون لهم القدرة على الإبداع والابتكار، بالاضافة لها القدرة العالية على مقاومة الضغوطات الخارجية.[1]

[1] – أحلام منصور، أسيا بن عمر، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخة مقدمة للملتقى الدولي حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر 02، الوادي، أيام 06–07 ديسمبر 2017، ص، ص 10–11.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقوم بإستعراض عدة إحصائيات تتضمن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها حسب النشاط الاقتصادي، توزيعها الجغرافي، بالاضافة إلى تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2019/2018)

السنة	2019	2018	التطور %
العدد	1171945	1093170	7.2

المصدر: من إعداد الطالبتان، بالاعتماد على النشرية الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاعا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 7.2% وهذا راجع إلى تواصل الدعم والتشجيع المقدم من طرف الدولة لهذا النوع من المشروعات بالاضافة إلى إرتفاع الحس المقاولاتي لدى الجزائريين واتجاههم أكثر فأكثر نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

الجدول رقم (): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (2019)

القطاع	المؤسسات الخاصة	مؤسسات عامة	المجموع	النسبة %
الفلاحة	6130	181	6311	1.92
الطاقة والمناجم	2767	3	2770	0.46
الأشغال العمومية	174848	15	174876	28.54
الصناعة	89597	73	89694	15.48
الخدمات	302564	60	302645	54.48

الجموع	575906	244	576296	100

المصدر: من إعداد الطالبتان، بالاعتماد على النشرية الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2019

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ إحتلال قطاع الخدمات لأكبر نسبة من حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها بنسبة 54.48%، يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 28.54%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 15.48%، بينما احتلت الفلاحة المرتبة الأخيرة بنسبة 1.92%، وهذا يبين عزوف أصحاب المشاريع الجزائريين عن التوجه للقطاع الفلاحي وتفضيلهم القطاع الخدماتي، ولقطاع الأشغال العمومية الذين يمنحان فرص كبيرة للإستثمار وعائدات معتبرة.

الجدول رقم (): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2019.

المنطقة	العدد	النسبة %
الشمال	817806	69.79
الهضاب العليا	257558	21.98
الجنوب	96581	8.25
المجموع	1171945	100

المصدر: من إعداد الطالبتان، بالاعتماد على النشرية الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2019.

تضم المنطقة الشمالية 817806 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتمثل 69.79% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلد، تليها منطقة الهضاب العليا حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم 257558 مشروعا، أي بنسبة 21.98%، وفي الجنوب 96581 مؤسسة بنسبة تمثل 8.25% من المجموع.

الجدول رقم (): تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2019/2018).

النوع	2018		2019		التطور
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
الخاصة:					
العمال	1575003	58.54	1626080	57.69	
أصحاب العمل	1093170	40.63	1171701	41.57	
المجموع	2668173	99.18	797781	99.26	
العامة	22073	0.82	20955	0.74	
المجموع العام	2690246	100	2818736	100	4.78

المصدر: من إعداد الطالبتان، بالاعتماد على النشرية الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2019

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن عدد مناصب الشغل بلغت 2690246 منصب سنة 2018 بـ 2668173 للقطاع الخاص، و22073 للقطاع العام، أما سنة 2019 فقد بلغ عدد المناصب 797781 في القطاع الخاص، و20955 منصبا في القطاع العام، ليبلغ الاجمالي في عدد مناصب الشغل التي ساهمت بها المؤسسات المصغرة 2690246 وظيفة سنة 2018، و2818736 وظيفة سنة 2019، بتطور إيجابي بلغ نسبة 4.78.

المطلب الثالث: آليات الدعم وأنظمة التحفيز في الاستثمار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (L ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا على إجراءات الاعفاء والتخفيض الضريبيين حيث هناك نظامين من الامتيازات الأول يطبق على

الاستثمارات الجارية والمنجزة خارج المناطق المراد تطويرها، أما الثاني هو النظام الاستثنائي الذي يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها والتي ترقى لاهتمام خاص من الدولة وتتواجد الوكالة على كامل التراب الوطني من خلال الشباك الموحد اللامركزي الذي يتمثل في البنية تضم الممثلين المحليين للوكالة والمنظمات والادارات المعنية بالاستثمارات ويحوي جميع تفاصيل الاستثمار مثل (السجل التجاري والضرائب والجمارك والعقار...) فهي تحرص على أن تكون المخاطب الوحيد لصاحب المشروع من أجل التحقيق وتسهيل الاجراءات الادارية المتعلقة بمشروع الاستثمار.

- المشاريع الاستثمارية المصرحة من طرف قطاع الأعمال

جدول رقم (): يلخص المشاريع الاستثمارية في السداسي الأول 2019.

	قطاع الأعمال	BTBH	صناعة	خدمات	سياحة	صحة	زراعة	المجموع
المشاريع المطروحة	سداسي 2018/01	408	1179	162	113	63	102	2027
	سداسي 2019/01	459	922	147	102	50	85	1765
	نسبة %	26.01	52.24	8.33	5.78	2.83	4.82	100
	تطور	11.11	27.87	10.20	10.78	26.00	20.00	14.84
تكلفة (مليون دينار)	سداسي 2018/01	53666	481294	203686	51224	38441	19904	848114
	سداسي 2019/01	41254	329110	27985	89291	21087	21563	530291
	نسبة %	7.78	62.06	5.28	16.84	3.98	4.07	100
وظائف	سداسي 2018/01	5175	46636	10427	6244	3015	2339	73836
	سداسي 2019/01	4496	32644	3236	5143	1642	1623	48784

	النسبة %	9.22	66.92	6.63	10.54	3.37	3.33	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار L ANDI

أكثر من نصف المشاريع المصرحة على مستوى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار هي شركات ذات طابع صناعي أو 922 مشروع من إجمالي 1765 مشروع، بقيمة 530.291مليون دج، و48.984 موظفا.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المتخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-60 سنة/ والذين فقدوا وظائفهم لأسباب إقتصادية لشهر واحد، والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، ويقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير ودعم خطة العمل.

والجدول التالي يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف (CNAC) موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية سنة 2019.

الجدول رقم (): يوضح عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لسنة 2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	التأثير على العمل
نقل البضائع	45848	69666
الفلاحة	21858	52536
الصناعات التقليدية	13721	35893
الأشغال العمومية	8433	27003
الصناعة	11524	33510
نقل المسافرين	12214	18530
الأعمال الحرة	1123	2435
الصيد	475	1704

المجموع	115196	241277

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم تمويل 115196 مشروع سنة 2019، ما ساهم بإستحداث 241277 منصب وهذا من خلال مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بالتشجيع والدعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (35-19 سنة)، والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق المؤسسات، يتضمن الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها كما يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الاجمالية 10 ملايين دينار.

تتواجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كامل التراب الوطني عبر مجموعة من الفروع والملحقات التي تتوفر على كل المعطيات.

والجدول التالي يبين عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط.

جدول رقم (): يوضح عدد المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط من طرف (ANSEJ) إلى غاية 2019/06/30.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة %
الزراعة	57183	%5
الحرف	42998	%17
BTPH	34282	%2
الري	556	%04
الصيد	26740	%15
Maintenance	10271	%2
PE CHL	1131	%01

المهنة ليبرالية	11356	%46
الخدمات	108003	%17
النقل المبرد	13385	%03
نقل السلع	56530	%01
نقل المسافرين	18992	%03
	381427	%10

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على النشرية الاحصائية للصناعة والمناجم سنة 2019.

وفق الجدول أعلاه يعد قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية لقادة المشاريع المدعومين من قبل ANSEJمنذ إطلاق هذا النظام (مع 108003 مشروعا)، يليه قطاع الزراعة ب 57183 مشروع، ثم قطاع نقل البضائع مع 56530 مشروعا ممولا.

4- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM):

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير (القرض المصغر) رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة، حيث يسمح هذا القرض بشراء تجهيز صعير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة، وهذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة ان يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منظم، كذلك بالنسبة للنساء والماكثات في البيت، كما يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الإقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات الانتاج سلع وخدمات، وذلك من خلال ما يلي:

أ- القرض (شراء المادة الأولية): يتوقع الجهاز تمويلا بنسبة 100% (دون أية مساهمة من طالب القرض المصغر) من قيمة شراء المادة الأولية بواسطة اقتراض على شكل هبة وقيمة القرض لا تتجاوز المئة ألف دج.

ب- القرض (اقتناء عتاد وتجهيزات صغيرة):

تم تحديد التكلفة القصوى للمشروع بمليون دج تتوقع التركيبة المالية المقترحة من الجهاز ما يلي:

المساهمة الشخصية: واحد بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع

الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: 29% من تكلفة الاجمالية والاقتراض على شكلمن البنك 70 بالمئة التكلفة الاجمالية (مخفضة)

بينما الوكالة متمثلة في 49 تنسيقية ولائية مدعمة متخليلت مرافقة دورها الأساسي هو الاستقبال والاعلام ومساعدة المترشحين للقرض المصغر على تسجيدمشاريعهم.

والجدول التالي يبين الاعتمادات الممنوحة من طرف الوكالة حسب نوع التمويل إلى غاية حسب نوع التمويل إلى غاية 30/06/2019

الجدول رقم (): الاعتمادات الممنوحة حسب نوع التمويل 30/06/2019

نوع التمويل	العدد	النسبة	الوظيفة المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	804254	%90.45	1188651
التمويل الثلاثي(ANGEM) البنك، صاحب المشروع	84894	%9.55	128544
المجموع	889148	%100	1317195

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2019

من خلال أعلاه نلاحظ أن تم تمويل 804254 مشروعا من طرف الوكالة إلى غاية 2019 تمويلا كاملا، وتمويل 84894 مشروعا عن طريق التمويل الثلاثي خلال نفس الفترة.

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بدور البنوك التجارية في تمويل ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، دراسة الحالة لوكالة بوسعادة للتنمية المحلية، ولمحاولة الاجابة عن الاشكالية المطروحة المتمثلة في: ما هو دور البنوك التجارية في تمويل ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر.

قمنا في البداية بمحاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات، ثم تطرقنا إلى خصائصها بالإضافة إلى أهميتها.

ثم ترقنا إلى إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاضافة إلى أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم قمنا بالتعرف على آليات الدعم والأنظمة التحفيزية، وفي الأخير ارتكزت دراستنا التطبيقية على وكالة التنمية المحلية فرع بوسعادة، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمتها في تحسين أساليب التمويل المتاحة أمام هذه المؤسسات في الجزائر.

إختبار فرضيات الدراسة:

تم إثبات صحة الفرضية الأولى المتمثلة في "يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، فكل دولة تعتمد على معيار محدد لتحديد مفهومها"، إذ أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةيختلف من دولة لأخرى، وذلك لأنه توجد عوامل اقتصادية وتقنية وسياسية تصعب ايجاد مفهوم موحد ولكل دولة معيار محدد لتحديد المفهوم ويكون عادة رأس مال وعدد العاملين.

الفرضية الثانية: تصالح فكرة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص لأنه للمؤسسات أولوية تؤلها للقيام بدور فعال لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والتي أهمها.

الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة، حيث أن البرامج الدرفيةالتي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع كفاءاتها وتحسين تنافسيتها، ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المقدمة من طرف الجهات الوصية.

الإقتراحات والتوصيات:

– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والأفكار والابتكارية للعمال.

– تقديم تسهيلات تمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج.

– التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف أنحاء الوطن.

– ضرورة التنسيق بين البنوك ومختلف الهيئات الداعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحل مشكلة التمويل.